The State's Accounting System: Between National Standards and International Public Sector Accounting Standards (IPSAS)

-*zahira ghalmi*[1]: University Habilitation, Hassiba Ben Bouali, Chlef .

Received:02 /12/2025 ***Accepted :09/01/2026*** ***Published :21/01/2026***

Abstract *:*
The research aims to analyze the compatibility of Algeria's State Accounting System with the International Public Sector Accounting Standards (IPSAS), which serve as a global benchmark for enhancing public financial reporting quality and transparency.
The core issue investigates the Algerian system's capacity to achieve this congruence amid ongoing public finance reforms. The study employed a comparative analytical methodology, comparing legal texts with essential IPSAS requirements. Results indicate limited convergence with international principles and reveal significant gaps, particularly concerning the adoption of the accrual basis of accounting, measurement, and disclosure practices. Furthermore, challenges like weak digitalization and a lack of qualified human resources impede IPSAS implementation. Achieving greater harmony between the Algerian system and the international standards requires essential prerequisites: strengthening training and updating information systems.
Key words: *The State's Accounting System, International Public Sector Accounting Standards (IPSAS), Financial Transparency, Quality of Financial Reporting, Accrual Basis of Accounting .*
Jel Codes Classification *: M41 ،H83*

1 - ***zahira ghalmi,*** Financial and Banking Systems, and Macroeconomic Policies in Light of Global Transformations*, z.ghalmi@univ-chlef.dz*

النظام المحاسبي للدولة بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية للقطاع العامIPSAS

زهيرة غالمي[1]: أستاذ محاضر " أ "، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2025/12/02 **تاريخ القبول: 2026/01/09** **تاريخ النشر: 2026/01/21**

ملخص:

يهدف البحث إلى تحليل درجة توافق النظام المحاسبي للدولة في الجزائر مع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العامIPSAS ، باعتبارها مرجعاً عالمياً لتعزيز الشفافية وجودة التقارير المالية العمومية. وتتمحور الإشكالية حول مدى قدرة النظام المحاسبي الجزائري على تحقيق الملاءمة مع هذه المعايير، في ظل الإصلاحات الجارية في المالية العمومية. اعتمدت الدراسة منهجاً تحليلياً مقارناً يقوم على تحليل النصوص القانونية والتنظيمية ومقارنتها بالمتطلبات الأساسية لـ .IPSAS وقد توصلت النتائج إلى وجود تقارب محدود مع بعض المبادئ الدولية، إلى جانب بروز فجوات مهمة تتعلق بأسس القياس والإفصاح واعتماد الاستحقاق. اضافة الى أن ضعف الرقمنة ونقص التأهيل البشري يشكلان أهم التحديات أمام تطبيق IPSAS ، كما أن تعزيز التكوين وتحديث الأنظمة المعلوماتية يمثلان شرطين أساسيين لتحقيق انسجام أكبر بين النظام الجزائري والمعايير الدولية.

الكلمات المفاتيح: النظام المحاسبي للدولة، معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، الشفافية المالية، جودة التقارير المالية، الاستحقاق المحاسبي.

التصنيف JEL : M41، H83

[1]- **زهيرة غالمي**، الأنظمة المالية و المصرفية و السياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، z.ghalmi@*univ-chlef.dz*

مقدّمة

يشهد النظام المحاسبي للدولة في الجزائر تحولاً هاماً في سياق الإصلاحات المالية العمومية التي تبنتها الدولة خلال العقد الأخير، والتي تهدف إلى تحديث آليات تسجيل العمليات المالية وتحسين جودة المعلومات المالية العمومية. يهدف هذا الإصلاح إلى تحقيق شفافية أكبر في الإنفاق العمومي، وتعزيز الرقابة على الموارد المالية، وضمان تسيير فعال وفق مبادئ الحوكمة .وفي هذا الإطار، أصبح من الضروري تقييم مدى توافق النظام المحاسبي الجزائري مع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام **(IPSAS)** التي توفر إطاراً عالمياً معترفاً به لتحسين جودة التقارير المالية وتعزيز المقارنة الدولية، خاصة مع التوجهات الحديثة نحو محاسبة الاستحقاق والإفصاح الكامل.

وتتمحور الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة حول السؤال الآتي:

إلى أي مدى يتلاءم النظام المحاسبي للدولة الجزائري مع المعايير الدولية للقطاع العام IPSAS ، وما هي التحديات التي تعيق تحقيق الملاءمة الكاملة وجودة المعلومات المالية العمومية؟

وتنبع هذه الإشكالية من التباين بين الأسس الوطنية المعتمدة في النظام المحاسبي للدولة، والتي تجمع بين مقاربة النقد والاستحقاق الجزئية، وبين المعايير الدولية التي تعتمد أساس الاستحقاق الكامل والإفصاح الشامل، مما يطرح تساؤلات حول جودة وموثوقية التقارير المالية الناتجة.

تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة على عدة مستويات:

- من الناحية العلمية، فهي تسلط الضوء على جوانب ضعف وقوة النظام المحاسبي الحالي، مما يتيح تقديم توصيات عملية للملاءمة مع المعايير الدولية.
- من الناحية العملية، فهي تقدم مؤشراً حول جاهزية المؤسسات العمومية الجزائرية لتطبيق مبادئ المحاسبة الحديثة، كما تساهم في تعزيز الشفافية المالية ومساندة الرقابة الداخلية والخارجية.
- على المستوى الاستراتيجي، فهي تساعد صناع القرار على فهم التحديات البنيوية والتقنية والبشرية التي تواجه الانتقال نحو نظام محاسبي أكثر حداثة.

I- الإطار العام للنظام المحاسبي للدولة والمعايير الدولية للقطاع العام(IPSAS)

إن النظام المحاسبي الحكومي في الجزائر هو الإطار الذي يحدد المبادئ و القواعد التي يجب أن تتبعها الجهات الحكومية في تسجيل و توثيق و تقديم المعلومات المالية. يهدف هذا النظام إلى تحقيق الشفافية و النزاهة في إدارة الموارد المالية العامة و ضمان استخدامها بكفاءة و فعالية. كما يعتمد النظام المحاسبي الحكومي في الجزائر على مبادئ المحاسبة العامة الدولية و يتبع المعايير و التوجيهات التي تحددها السلطة المحاسبية المختصة في البلاد.

I-1- تعريف النظام المحاسبي للدولة وأهدافه.

يمثل النظام المحاسبي الحكومي في الجزائر الإطار الذي ينظم تسجيل ومتابعة العمليات المالية للدولة، بهدف تقديم معلومات دقيقة وموثوقة حول تسيير المال العام. ويهدف هذا النظام إلى ضمان الشفافية، تحسين الرقابة، ودعم اتخاذ القرار، كما عرف تحديثاً مهماً مع القانون 23-07 ليتماشى مع المعايير الدولية، خاصةIPSAS .

I-1-1- تعريف النظام المحاسبي الحكومي في الجزائر:

التعريف01: ويتمثل في المجال المحاسبي المتخصص بعملية تقدير وقياس وتسجيل وتبويب العمليات المالية في وحدات الجهاز الحكومي، ثم إنتاج المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرارات، وتوصيلها إلى الجهات ذوات العلاقة وفق التشريعات الرسمية والمبادئ والقواعد الخاصة بذلك. (خماس حسين، 2011،ص129).

التعريف02: هو عبارة عن مجموعة من المبادئ والأسس العلمية والقواعد والاجراءات التي تمكن من عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالنشاط الحكومي وقياس وتقييم نتائج هذا النشاط ومساعدة القائمين به في التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة على المال العام.(البنا. بشير عبد العظيم،2011، ص11).

كما عرفه الاتحاد الدولي للمحاسبين: " بأنه سلسلة من المهمات والقيود المحاسبية لوحدة إدارية حكومية ما والتي تعالج معاملتها بواسطة مسك السجلات المالية. مثل هذه الأنظمة تحدد وتجمع وتحلل وتحسب وتصنف وتسجل وتلخص وتقدم تقريرا بالمعاملات والأحداث الأخرى". (المعايير الدولية للتدقيق، 2001)

وعرفتها المادة **79 من قانون رقم07-23 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2023**، و المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي: " المحاسبة العمومية نظام يسمح بتنظيم المعلومات المالية من خلال :

- إدخال و تصنيف و تسجيل و مراقبة بيانات العمليات الميزانياتية و المحاسبية و عمليات الخزينة بهدف إنشاء حسابات مطابقة للتنظيم و صادقة .
- عرض قوائم مالية تعكس صورة صادقة عن الممتلكات و الوضعية المالية و النتيجة عند قفل السنة المالية.
- المساهمة في حساب تكلفة الأنشطة أو الخدمات و كذا تقييم نجاعتها .

كما يتم تنظيمها للسماح بمعالجة هذه المعلومات من قبل المحاسبة الوطنية .

و عرفتها **المادة 85من نفس القانون:**" يترتب على محاسبة الصندوق نتيجة تمثل الفرق بين الإيرادات المحصلة و النفقات المدفوعة في الميزانية و الحسابات الخاصة للخزينة بعنوان السنة المالية المعنية."

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف النظام المحاسبي الحكومي على أنه ذلك النظام الذي يحدد المعايير والإجراءات التي يجب إتباعها في تنظيم وتسجيل وتقديم التقارير المالية للجهات المحاسبية والرسمية.

I-1-2- أهداف النظام المحاسبي الحكومي:

يهدف تطبيق النظام المحاسبي الحكومي إلى توفير المعلومات المالية التي تساعد في دعم صناعة القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز دور الجهات الرقابية في متابعة أداء الوحدات الإدارية الحكومية ومحاسبة القائمين عليها، إضافةً إلى توفير بيانات تسهم في تحسين الأداء التنظيمي والإداري لتلك الوحدات (مسعد، الخطيب، وإبراهيم، 2011).

وينبثق عن هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية التي يسعى النظام المحاسبي الحكومي إلى تحقيقها، ومن أبرزها ما يأتي:

- ✓ تقديم المعلومات المالية التي تفيد في تحديد وتقدير التدفقات والأرصدة ومتطلبات الوحدة الإدارية الحكومية من الموارد المالية قصيرة الأجل .(المهايني والخطيب، 2015).
- ✓ تقديم المعلومات المالية التي تفيد في تحديد والتنبؤ بالحالة الاقتصادية للوحدة الحكومية والتغيرات التي تطرأ عليها.(حماد، 2012).

- ✓ تقديم المعلومات المالية التي تفيد في قياس الأداء ومدى التزام الوحدة الإدارية بالقوانين واللوائح الحكومية والمتطلبات التعاقدية. (مسعد وآخرون، 2011).
- ✓ تقديم المعلومات التي تفيد في التخطيط وإعداد الموازنات، والتنبؤ بأثر حيازة الموارد وتخصيصها على إنجاز أهداف العمليات الحكومية. (المهايني والخطيب، 2015).
- ✓ تقديم المعلومات التي تفيد في تحسين الأداء التنظيمي والإداري للوحدة الحكومية. (حماد، 2012).
- ✓ تسجيل منظم لما يتم من إنفاق عام أو تحصيل لموارد عامة، مع تقدير ما يُتوقع تحصيله أو إنفاقه خلال السنة المالية القادمة. (مسعد وآخرون، 2011).
- ✓ المحافظة على المال العام من خلال التأكد من دقة وصحة إجراءات تحصيل موارد الدولة والتصرف بها وفق القوانين والتعليمات. (حماد، 2012).

I-2- تقديم عام لمعايير IPSAS :

يعد مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام أحد المجالس التي أسسها الاتحاد الدولي للمحاسبين، تحقيقا لهدفه في خدمة قضايا المصلحة العامة من خلال إصدار معايير محاسبية عالية الجودة لاستخدامها من قبل منشآت القطاع العام في كل أرجاء العالم لإعداد البيانات المالية ذات الغرض العام .

I-3-1- نشأة و تطور المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام

تعنى معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بالقواعد والأسس المحاسبية التي تحكم العمليات المالية والمحاسبية التي تنشأ في القطاع غير هادف للربح، وذلك لتوجيه ممارساتها، وتوحيد معالجتها للأمور المماثلة، كي تكون هناك قاعدة موحدة للمقارنة بين أداء مؤسسات القطاع العام.

بداية ، أنشأ مجلس الفيدرالية الدولية للمحاسبين "IFAC" سنة 1968لجنة دائمة متخصصة في القطاع العام تسهر على مهمة إعداد و تطوير برامج لتحسين الإدارة و الرقابة المالية على القطاع العام تدعى لجنة القطاع العام "PSC " . بحيث قامت هذه اللجنة بالاستشهاد بتجربة عدة دول كفرنسا و المملكة المتحدة في مجال محاسبة القطاع العام و كذا تجربة أستراليا و نيوزيلندا اللتان كانتا سنة 1994تعتبر أول الدول تبنت أساس الاستحقاق في مجال المحاسبة والإبلاغ المالي .

وعلى هذا الأساس قامت اللجنة بتبني مشروع إعداد المعايير الدولية للقطاع العام بصفة رسمية سنة 1996بحيث في سنة 1997 بدأت أولى معالم برنامج إعداد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفق أساس الاستحقاق .و أصدرت اللجنة 8معايير، ثم تلاها إصدار 04معايير إضافية سنة 2001 . و عليه تواصل إصدار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس الاستحقاق إلى غاية المعيار 49 سنة 2025 . كما يجدر الذكر أن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام واصل في عملية الإصدار بالاعتماد على مخرجات المعايير "IAS/IFRS" , كما أنها لا تختلف كثيرا عن المعايير المحاسبية الدولية إلا أن هذا لم يتعارض مع حقيقة أن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام قام بإصدار "**معيار الإفصاح بالمعلومات المالية لقطاع الحكومة العامة**".(علي عبابة ، محمد العيد عمامرة، 2022،ص17).

I-3-2- تعريف المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام

تمثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) مجموعة من القواعد والإرشادات التي تُوجّه إعداد التقارير المالية في الجهات الحكومية والمؤسسات العامة، بهدف رفع جودة التقارير المالية، تعزيز الشفافية، وتحقيق قابلية المقارنة بين الدول.

يُعرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) هذه المعايير بأنها:

"مجموعة متطلبات للاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن العمليات والأحداث المالية في البيانات المالية ذات الغرض العام"، وهي تستند في كثير من مبادئها إلى معايير التقارير المالية الدوليةIFRS .

كما تُعرّفها دراسة رقم 13 التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين بأنها بيانات رسمية تُحدد كيفية إظهار المعاملات والأحداث الحكومية في القوائم المالية، ويُعد الالتزام بها شرطاً لتحقيق عرض عادل ومقبول دولياً للمعلومات المالية.

وعليه يمكن اعتبار IPSAS بأنها منظومة متكاملة من المبادئ والمعايير المحاسبية تهدف إلى توحيد الممارسات المالية في القطاع العام وتحسين مصداقية وموثوقية القوائم المالية الحكومية.

I-3-3- خصائص وأهداف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

يمكننا إبراز أهم الخصائص التي تميز معايير القطاع العام إضافة إلى التطرق إلى أهداف هذه المعايير .

I-3-3-1- خصائص المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام :من بين مرتكزات هذه المعايير التقريب بين المحاسبة التجارية و المحاسبة العمومية، فهذه الأخيرة تعتمد على تسجيل النفقات و الإيرادات لا غير، في حين أن المعايير الدولية تفرض على الدولة الأخذ بعين الاعتبار لكل التزاماتها تجاه الغير. من أبرز هذه الخصائص : (خميسة ابراهيم، بن موسى كمال، 2020، ص87).

✓ **منطق الأداء**: فعلى الدولة تجاوز تسجيل أملاكها المنقولة وغير منقولة و كل استثماراتها كنفقات، وإنما تقييدها في جانب الأصول تهتلك بمرور الزمن، و في المقابل تسجيل مصاريف الموظفين و الموردين في جانب الخصوم، عملا بمبدأ القيد المزدوج.

✓ **الانتقال إلى محاسبة الحقوق المثبتة**: إن محاسبة الصندوق تجاوزتها الأحداث و أصبحت شبه بمحاسبة لما قبل التاريخ، فهي لا تعبر إلا عن ما تم تحصيله أو ما تم إنفاقه بعيدا عن ما يجب تحصيله أو ما يجب إنفاقه. إن محاسبة الحقوق المثبتة أو محاسبة الذمة المالية للدولة تعطي قراءة أوضح لموازنة الدولة. إن معايير IPSASتأخذ بعين الاعتبار كل المصاريف المتعلقة بالسنة المحاسبية و ليس فقط النفقات لاسيما القروض التي تسجل كخصوم لا كأصول.

✓ **الشفافية و الدقة في المعلومات المحاسبية** : من خلال حسابات تتيح تحديد الإيرادات بالضبط و كذا مجال صرف أموال الدولة بدقة. هذه الحسابات تضمن شفافية أكبر للأرقام التي تقدمها الحكومة . هذه المعلومات تتميز بالوضوح، الدقة، الحياد، الصدق، الشمولية، يمكن الحصول عليها في أي لحظة و تعكس الصورة الحقيقية للهيئات العمومية.

I-3-3-2-أهداف المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام

يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى توحيد و توضيح الطريقة التي يتم بها تقديم المعلومات المالية في الحكومات و المؤسسات العامة ، مما يسهل عملية المقارنة و التحليل بينها ، ونوجزها فيما يلي:(اكرم شتيح، ياسمين عمرون،2022، ص230).

✓ خدمة الصالح العام و الاستمرار في تعزيز مهنة المحاسبة في مختلف أنحاء العالم من خلال المساهمة في تطوير اقتصاديات الدولية و التشجيع على الالتزام بالمعايير المهنية عالية الجودة و العمل على التقارب الدولي من بين هذه المعايير :إصدار معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وملحقاتها و تشجيع قبولها من قبل الدولة إضافة إلى العمل على تحقيق التوافق الدولي أو تضييق نطاق الاختلافات بينها عن طريق السعي إلى أحداث نوع من التوافق و التنسيق بين التشريعات و معايير المحاسبة.

✓ المساهمة في رفع كفاءة الاقتصاديات العالمية من خلال: صياغة ونشر المعايير المحاسبية التي ينبغي مراعاتها لما فيه من المصلحة العامة عند عرض البيانات المالية و السعي لجعلها مقبولة ومعمول بها على النطاق العالمي .

✓ توفير المعلومات المالية و الغير المالية ذات الجودة العالية للحكومة و وحدتها.

✓ رفع مستوى تقديم الخدمات ذات الجودة العالية من قبل أعضاء مهنة المحاسبة في جميع أنحاء العالم.

✓ تحقيق اكبر قدر ممكن من توافق الممارسات المحاسبية بين الدول مما يسمح بقابلية المقارنة .

✓ تعزيز أهمية الالتزام بقواعد الأخلاقيات المهنة من قبل جميع الأعضاء في القطاعات .

✓ توفير نظرة شاملة و دقيقة عن أنشطة وحدات القطاع الحكومي مما يعزز الشفافية و الرقابة الداخلية على الموجودات و يحقق المساءلة على النتائج .

✓ التعبير الصادق و العادل عن الوضعية المالية لضمان حماية المال العام و عناصر الذمة المالية .

I-3-2- دور معايير IPSAS في تحسين الشفافية والجودة المالية :

تلعب معايير IPSAS دوراً حيوياً في تحسين الشفافية والجودة المالية في القطاع العام من خلال عدة نقاط رئيسية: (IPSASB,2018,p15)

- **تحسين الشفافية :**تسهم IPSAS في توفير تقارير مالية أكثر شفافية، حيث تلزم الجهات العامة بالإفصاح الكامل عن المركز المالي والأداء، مما يُعطي صورة أوضح للوضع المالي للحكومة أو المنظمة العامة.
- **تحسين قابلية المقارنة :**تجعل IPSAS البيانات المالية قابلة للمقارنة بين مختلف الجهات والدول، ما يسهل على المستثمرين الدوليين تقييم المخاطر المحتملة لأي اقتصاد معين بناءً على معلومات واضحة.
- **رفع جودة التقارير المالية :**تعتمد IPSAS على معايير دقيقة تضمن توثيق وإعداد المعلومات المالية بشكل جيد، ما يساهم في تقديم تقارير ذات جودة عالية تعكس الوضع المالي الحقيقي.

I-3- دوافع التوجه نحو اعتماد IPSAS في القطاع العام.

يشهد القطاع العام في العديد من الدول –الجزائر– تحولات عميقة في أساليب الإدارة المالية نتيجة الضغوط الداخلية والخارجية التي تدفع نحو تحسين الشفافية، جودة التقارير المالية، والحوكمة. وتمثّل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS الإطار الأكثر اعتماداً عالمياً لتحقيق ذلك. ويمكن تلخيص الدوافع الأساسية التي تقود الحكومات إلى تبني IPSASفي ثمانية محاور رئيسية:

الجدول رقم 1: دور IPSAS في تحسين الشفافية والجودة المالية والحوكمة

الدافع الرئيسي	الشرح التفصيلي
1. تعزيز الشفافية والمصداقية	IPSASتسمح بإظهار الالتزامات، الأصول، الديون، والممتلكات بدقة، مما يؤدي

المالية	إلى تقارير مالية صادقة وشاملة تساعد على بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين والمراقبين.
2. تحسين جودة التقارير المالية	توفر معايير IPSAS إطاراً موحداً لإعداد القوائم المالية، ما يضمن قابلية المقارنة عبر الزمن وبين الإدارات، ورفع جودة البيانات المالية اللازمة لاتخاذ القرار.
3. دعم الحوكمة الرشيدة والمساءلة	الالتزام بـ IPSAS يعزّز الرقابة المالية، ويُمكّن صانعي القرار من تقييم أداء البرامج والسياسات، ويرفع مستوى المساءلة في استخدام المال العام.
4.الانتقال إلى محاسبة الاستحقاق	يتيح الاعتراف بالإيرادات والمصاريف عند حدوثها وليس عند تحصيلها أو دفعها، مما يكشف الوضعية المالية الحقيقية للدولة ويعالج قصور المحاسبة النقدية.
5. الاستجابة لمتطلبات المؤسسات الدولية	العديد من المنظمات العالمية (مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) تشجع أو تشترط اعتماد أنظمة محاسبية شفافة ومتوافقة مع IPSAS لتمويل المشاريع الحكومية.
6.دعم الرقمنة وتحديث نظم المعلومات المالية	تطبيق IPSAS يتطلب اعتماد أنظمة محاسبية معلوماتية مثلGFMIS ، ما يؤدي إلى تحسين الرقمنة، تقليل الأخطاء، وتسهيل إعداد التقارير المالية تلقائياً.
7. مواءمة الإطار المحاسبي الوطني مع المعايير العالمية	اعتماد IPSAS يعزز التعاون الدولي، ويسمح بمقارنة الأداء المالي للدولة مع الدول الأخرى، ويقرب التشريعات الوطنية من أفضل الممارسات العالمية.
8. معالجة قصور النظام المحاسبي التقليدي	النظام القديم كان يعتمد فقط على المعاملات النقدية ويهمل الالتزامات والممتلكات، بينما يتيح IPSAS تسجيل كل العناصر المالية، ما يقدم رؤية حقيقية عن الوضعية المالية للدولة.

المصدر: (مستند إلى: IPSASB;2018 ، منصور ,2023; خبيطي, 2022).

II- ملامح النظام المحاسبي للدولة الجزائري: مبادئ، مكونات، ومعايير التحديث

يشكل النظام المحاسبي للدولة الركيزة الأساسية لإدارة الأموال العمومية في الجزائر، حيث ينظم تسجيل ومتابعة الإيرادات والنفقات والأصول والالتزامات. ويهدف النظام الجديد، وفق قانون 23-07، إلى تعزيز الشفافية والرقابة وتحسين جودة المعلومات المالية، مع مواءمة الممارسات المحاسبية الوطنية مع المعايير الدولية للقطاع العامIPSAS .

II-1- مكونات النظام المحاسبي الحكومي الجديد وفقا لقانون 23-07

جاء النظام المحاسبي الحكومي الجديد ليواكب الإصلاحات التي جاء بها قانون المحاسبة العمومية 23-07، حيث يعتمد على نظام معلومات مدمج (قانون23-07، المادة 81) ويستند إلى ثلاثة أنواع رئيسية من المحاسبات: **المحاسبة الميزانياتية، المحاسبة العامة، ومحاسبة تحليل التكاليف.**

II-1-1- المحاسبة الميزانياتية (Budgetary Accounting) : هي محاسبة تُعنى بتسجيل عمليات تنفيذ الميزانية خلال السنة المالية (مداخيل ونفقات) وفق مبدأ الصندوق، أي عند تحصيل الإيرادات أو دفع النفقات. (المرسوم التنفيذي رقم 24_90 ، 2024، ص17). ومن أهدافها الأساسية:

- متابعة مراحل تحصيل الإيرادات (الإثبات، التصفية، إصدار أوامر التحصيل)
- مراقبة مسار النفقات (الالتزام، التصفية، الأمر بالصرف، الدفع).

- استخراج نتيجة الميزانية (الفرق بين إيرادات محصلة ونفقات مدفوعة).

ويتم مسكها على مستويين:

- **الآمرون بالصرف :** يسجلون الالتزامات والتصفية والأوامر.
- **المحاسبون العموميون :** يسجلون عمليات التحصيل والدفع فعلياً.
- **II-1-2- المحاسبة العامة (General Accounting) :** هي نظام لتسجيل جميع العمليات التي تمس الممتلكات والوضعية المالية للدولة، وتُمسك وفق القيد المزدوج وتعتمد على أساس الحقوق والالتزامات. (المرسوم التنفيذي رقم 24_90 ، 2024، ص18) ومن أهدافها: (القانون 23-07، المادة 88، ص10.)
  - تسجيل عمليات الميزانية والخزينة وجميع العمليات مع الغير.
  - جرد الأصول (المنقولات، العقارات، المخزون...).
  - تسجيل الإهتلاكات والمؤونات والعمليات المالية المختلفة.
  - إعداد القوائم المالية: الحصيلة، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الوضعية الصافية، الإيضاحات. وهي أداة أساسية لتحقيق الحوكمة والشفافية لأنها تعطي صورة صادقة عن الوضع المالي. (القانون 23-07، المادة95، ص11.)

II-1-3- محاسبة تحليل التكاليف (Cost Accounting) : مخصصة للاستخدام الداخلي من طرف الآمرين بالصرف، وتهدف إلى: (المرسوم التنفيذي رقم 24_90 ، 2024، ص21)

- تحليل تكاليف البرامج والأنشطة الحكومية.
- تقدير الاعتمادات الضرورية لتسيير البرامج.
- دعم تقييم الأداء والنجاعة المالية.

II-2- المرجع المحاسبي للدولة (المبادئ ومعايير التحديث)

يتضمن المرجع المحاسبي للدولة إطارا مفاهميا للمحاسبة العامة، ومعايير محاسبية، ومخططا محاسبيا يسمح بإعداد القوائم المالية، وهو مستوحى من المعايير الدولية للقطاع العام IPSAS والمعايير الوطنية للمحاسبة المالية المتعلقة بالقطاع الاقتصادي SCF.

II-2-1- الإطار المحاسبي: مجال التطبيق، المبادئ المحاسبية، الأصول والخصوم والوضعية الصافية والنواتج والأعباء.

فيما يخص المبادئ، هناك 10 مبادئ وهي:(المرسوم التنفيذي رقم 24_90، 2024، ص20.).

- **مبدأ المصداقية:** ويقصد به تطبيق قواعد المحاسبة العامة بطريقة حسنة، من أجل ترجمة وتسجيل المعلومات الممسوكة من طرف المسؤول عن عمليات التدفقات المالية.
- **مبدأ الانتظام:** ويعني أن حسابات المنشأة يتم إعدادها وفقا للقواعد والاجراءات المحاسبية المحددة صراحة في النصوص التنظيمية.
- **مبدأ الصورة الصادقة:** هذا هدف أكبر من كونه هدف، وهذا يعني أن حسابات المنشأة يجب أن تقدم الصورة الأقرب والأكثر دقة لوضعها المالي، وذلك لتمكين متخذي القرار من اتخاذ القرارات الإدارية الأنسب.

- **مبدأ الحذر:** هو النظر في درجة معقولة من الحذر، بحيث لا يتم المبالغة في تقدير الأصل أو المنتج، وعدم التقليل من قيمة الخصوم أو النفقات.
- **مبدأ الشمولية:** ويقصد به الالتزام بتسجيل جميع الأصول والخصوم وكذلك أي معلومات قد يتم تمثيلها في البيانات المالية.
- **مبدأ القابلية للمقارنة:** يعني أن البيانات المالية المنتجة يجب أن تجعل من الممكن إجراء مقارنة على الأقل سنتين (02) ماليتين متتاليتين.
- **مبدأ استقلالية السنوات:** وهذا يعني أن كل معاملة من المصروفات أو الإيرادات يجب أن تكون مرتبطة بالسنة المالية التي تتعلق بها.
- **مبدأ عدم المقاصة:** وهذا يعني أنه يجب تسجيل المعاملات بشكل منفصل، لذلك لا يمكن إجراء مقاصة بين الأصول والخصوم.
- **مبدأ استمرارية الاستغلال:** وهذا يعني أن حسابات المنشأة يجب أن توضع على أساس أنها ستواصل نشاطها بغض النظر عن نتائجها.
- **مبدأ ديمومة الطرق:** وهذ يعني أن الهيئة يجب أن تمتثل لنفس المبادئ والقواعد المحاسبية طوال نشاطها.

II-2-2-المعايير المحاسبية للدولة:

تمثل قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، محتوى ونمط عرض القوائم المالية على النحو التالي:

II-2-2-1- الخصائص النوعية للمعلومة المالية:

المرسوم التنفيذي رقم 24_90 المؤرخ في 22 فبراير 2024 الذي يحدد محتوى وطرائق تنفيذ المحاسبة العامة المحددة، في مادته 42، خمس (5) خصائص نوعية وهي:

- **الحيادية:** وهذا يعني أن المعلومات المقدمة في البيانات المالية يجب أن تكون محايدة، وبالتالي دون تحيز.
- **الوجاهة:** تشير إلى الأهمية المعلوماتية للبيانات المحاسبية، وتعني قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير على قرارات صناع القرار.
- **الموثوقية:** وهذا يعني أن المعلومات المحاسبية التي ينتجها المحاسب يجب أن تكون خالية من الأخطاء وأن المستخدم يمكن أن يثق بها.
- **الوضوح:** وهذا يعني أن المعلومات المحاسبية المنتجة يجب أن تكون مفهومة من قبل المستخدمين.

II-2-2-2- محتوى المعايير المحاسبية الدولية التي تبنتها الجزائر

اعتمدت الجزائر 17 معيار، حيث 15 منهم معيار دولي محاسبي على أساس الاستحقاق والباقي معايير فرنسية، حيث تبنت ما يتطابق مع خصوصية البيئة المحاسبية الحكومية الجزائرية، وهي على النحو التالي:

الجدول رقم 2: عرض معايير المحاسبة الحكومية التي تبنتها الجزائر

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار المكافئ له من معايير IPSAS
NCE01	عرض البيانات المالية	IPSAS01
NCE02	بيان التدفق النقدي	IPSAS02

NCE03	الإيراد من العمليات غير التبادلية	IPSAS23
NCE04	التكاليف (النفقات)	/
NCE05	مكونات الخزينة	/
NCE06	الأدوات المالية والديون المالية	IPSAS28/29/30
NCE07	الاستثمارات في المنشآت الزميلة	IPSAS36
NCE08	عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية	IPSAS24
NCE09	الأصول الملموسة	IPSAS17
NCE10	الأصول غير الملموسة	IPSAS31
NCE11	المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة	IPSAS19
NCE12	الإيراد من المعاملات التبادلية	IPSAS09
NCE13	المخزون	IPSAS12
NCE14	عقود الإيجار	IPSAS13
NCE15	انخفاض قيمة الأصول غير مولدة للنقد	IPSAS21
NCE16	الرصيد الصافي، الأخطاء الأساسية والتغيير في السياسات المحاسبية	IPSAS03
NCE17	الحقوق على الأصول المتداولة	/

Source:(Ministère de finance,2016)

II-2-3- المخطط المحاسبي: وثيقة تحدد قواعد ومبادئ التقييم والتسجيل المحاسبي.

تعتمد مجموعة حسابات المخطط المحاسبي للدولة على معايير لمحاسبة الدولية في القطاع العام من خلال إعداد دليل يسمى دليل المخطط المحاسبي للدولة والذي يعالج هذا الدليل، المحاور الرئيسية التي تبنى عليها هذه الحسابات وكيفية المعالجة والتسجيل المحاسبي لكل العمليات التي تقوم بها الدولة خلال السنة.**(**Ministère de finance,2008,pp13)

➢ **حسابات مرتبطة بتقييم الوضعية المالية للدولة:** يعتمد تصنيف الحسابات الخاصة بتقييم الوضعية المالية للأنشطة الحكومية على مجموعة من الحسابات يمكن توضيحها كما يلي:

الجدول رقم 3: عرض حسابات الوضعية المالية

حسابات أصناف المحاسبة			
حساب النتيجة، المؤونات على القروض والديون		**37**	التحويلات
10	حسابات دمج فروقات التقييم وإعادة التقييم	**38**	مخزون المشتريات
11	حسابات تحويل صافي النتيجة	**39**	النقص في مخزون المشتريات
12	حساب رصيد الدورة	**حسابات الغير**	
15	حساب المؤونات	**40**	الموردون والحسابات المرتبطة بها
16	حساب القروض والديون المرتبطة بها	**41**	العملاء ومقدمي الخدمات للدولة

18	حسابات المرتبطة بوضعية الخزينة	42	الموظفين والمتقاعدين والحسابات المرتبطة بها
	حسابات التثبيتات	43	الضمان الاجتماعي والحسابات المرتبطة
20	التثبيتات الغير مادية	44	مراسلون الخزينة والحسابات المرتبطة بها
21	التثبيتات المادية	45	مستخدمي الدولة والدائنين الآخرين
22	التثبيتات المادية المؤجرة للخدمات العامة	46	المدينين والدائنين المختلفون
23	التثبيتات الجاري إنجازها	47	الحسابات الانتقالية والإنتظارية
26	مساهمات الدولة للكيانات الأخرى	48	حسابات التسوية
27	ضمانات الأصول المالية الأخرى	49	النقص في قيمة حسابات الغير
28	إهتلاك الأصول الثابتة		**الحسابات المالية**
29	النقص في قيمة التثبيتات	50	تساوي الخزينة
	حسابات المخزونات	51	البنوك والمؤسسات المالية
31	مخزونات الموارد واللوازم الأولية	53	الصندوق
32	مخزونات التموينات الأخرى	54	حساب الشبه الجبائي
33	التثبيتات الجاري إنجازها	56	الحساب البنكي للخزينة
34	الخدمات الجاري إنجازها	57	الحساب الجاري بين المحاسبين
35	مخزون المنتجات	58	التحولات الداخلية
36	مخزون التثبيتات خارج التخزين	59	نقص قيمة الحسابات المالية

Source :(Ministère de finance,2008,pp13-27)

نستنتج من خلال هذا الجدول أن الأصناف المحاسبية التي تقيم الوضعية المالية لحسابات الدولة تتشكل من عناصر الأصول وتشمل كل حسابات التثبيتات والحسابات المرتبطة بالمخزونات، كما يتم وضع فيها كل حقوق الدولة والمرتبطة بحسابات الغير، وكل حقوق الدولة من أموال ضمن الحسابات المالية، أما الأصناف المحاسبية المرتبطة بالخصوم فتشمل الحسابات المرتبطة بالنتيجة والمؤونات والقروض والحسابات الأخرى.

- **حسابات مرتبطة بالتسيير:** يعتمد تصنيف الحسابات الخاصة بالحسابات المرتبطة بالتسيير التي تحدد نتيجة النشاطات التي تقوم بها الدولة على مجموعة من الحسابات يمكن توضيحها فيما يلي:

الجدول رقم4: عرض حسابات مرتبطة بالتسيير

حسابات النفقات		حسابات الإيرادات	
60	حساب المشتريات	70	الإيرادات الجبائية
61	حساب الخدمات الخارجية	71	إيرادات الغرامات والعقوبات المالية
62	حساب الخدمات الخارجية الأخرى	72	إيرادات أملاك الدولة
63	تكاليف المستخدمين	73	الإيرادات المقدمة سلفا
64	تكاليف التسيير الجارية الأخرى	74	خدمات مؤداة للمصالح والبضائع

65	الإعانات وتكاليف التدخل	**75**	تغيرات مخزون المنتجات
66	تكاليف مالية	**76**	إيرادات التدخل
67	تكاليف الدورات السابقة	**77**	إيرادات مالية
68	الإهتلاكات والمؤونات	**78**	استرجاع خسائر القيمة لمخصصات الإهتلاكات والمؤونات
		79	إيرادات خارج الدورة

Source :(Ministère de finance,2008,pp13-27)

من خلال هذا الجدول نستنتج أن هذه الحسابات تشمل على الإيرادات والنفقات الخاصة بالعمليات المالية التي تتم على مستوى خزينة الدولة، حيث يمثل صنف النفقات كل الأعباء حسب طبيعتها المتمثلة في المشتريات المستهلكة، والخدمات الخارجية، أعباء الموظفين، أعباء التسيير الأخرى، والمنح ونفقات التدخل، الأعباء المالية، مخصصات الإهتلاك والمؤونات، وأعباء السنوات السابقة. أما الإيرادات فتشمل الإيرادات المحصلة بمختلف أنواعها من خلال الإيرادات الجبائية والإيرادات الناتجة من مصادر مختلفة نتيجة استغلال ممتلكات الدولة، بالإضافة للإيرادات الأخرى المحصلة.

III- تحليل مستوى ملاءمة النظام المحاسبي الجديد مع IPSAS وآفاق تطويره.

إن السعي لتحقيق المواءمة بين النظام المحاسبي للدولة والمعايير الدولية للقطاع العام (IPSAS) لا يمثل مجرد تحدٍ تقني، بل هو مشروع إصلاحي شامل يتطلب تغييرات جوهرية في القواعد والممارسات. فتحديد درجة الملاءمة يمثل الخطوة الأساسية التي تمكّن من تشخيص الفجوات وتحديد مسارات التطوير اللازمة للانتقال إلى نظام محاسبي أكثر شفافية وموثوقية.

III-1- طريقة عرض البيانات المالية وفقا للنظام المحاسبي الحكومي الجديد

إن إصلاح المحاسبة العمومية من محاسبة الصندوق إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق يكرس الاعتراف بأهمية المحاسبة على أساس الاستحقاق كأداة إدارة وبالتالي كعنصر من عناصر الإدارة الرشيدة للهيئات العامة، بقدر ما يجعل من الممكن تقييم أدائها. كما أنها أداة دعم اتخاذ القرار لتحسين تخصيص الموارد ووسيلة للاتصال المالي الذي يعزز الشفافية، فهو يجعل من الممكن تحديد المسؤوليات من خلال ممارسة سيطرة أفضل على استخدام موارد الدولة.

III-1-1- الأعراف والمبادئ المحاسبية العامة وقواعد التقييم والاعتراف

يجب أن يتوافق إعداد وعرض البيانات المالية للدولة مع الأحكام الواردة في الإطار المفاهيمي والمعايير المحاسبية ومبادئ المحاسبة العامة.(المديرية العامة للخزينة العمومية، 2025، ص20-21)

✓ **الحسابات:** الحسابات التي يجب استخدامها لعرض البيانات المالية هي الحسابات المكونة من رقمين وثلاثة أرقام معروضة في تصنيف الحسابات. يمكن إنشاء حسابات فرعية إذا لزم الأمر.

✓ **المبادئ المحاسبية العامة والخصائص النوعية للقوائم المالية والقيود** التي يجب أخذها في الاعتبار عند إعداد وعرض البيانات المالية**:** يعتمد إعداد البيانات المالية للدولة على افتراض استمرارية الأعمال والامتثال لمبادئ المحاسبة العامة والخصائص النوعية للمعلومة المالية، مع مراعاة المبادئ العامة في إعداد القوائم المالية والتي ذكرناها سالفا- البيانات المالية والمستندات المصاحبة لها-.

✓ **أهداف البيانات المالية:** البيانات المالية هي تمثيل منظم للوضع المالي ونتائج العمليات التي نفذتها الدولة خلال السنة المالية. فالغرض من البيانات المالية هو توفير معلومات حول المركز المالي للدولة والأداء المالي والتدفقات النقدية التي تفيد مجموعة واسعة من المستخدمين. كما أنها أدوات أساسية للحوكمة الرشيدة للدولة، و يجب أن تكون أهداف البيانات المالية هي توفير المعلومات اللازمة لصنع القرار وإعلام المستخدمين حول كيفية وفاء الحكومة بالتزاماتها فيما يتعلق باستخدام الموارد الموكلة إليها، من خلال توفير المعلومات: (المديرية العامة للخزينة العمومية، 2025، ص21)

- بشأن مصادر وتوزيع واستخدام الموارد المالية.
- الطريقة التي تمول بها الدولة أنشطتها وتفي بمتطلباتها النقدية.
- قدرة الدولة على تمويل أنشطتها والوفاء بالتزاماتها.
- بشأن الوضع المالي للدولة.
- لتقييم أداء الدولة من حيث تكلفة الخدمة والكفاءة والفعالية والإنجازات.

III-1-2- إعداد وعرض البيانات المالية

يشير إنشاء وعرض البيانات المالية إلى أحكام القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية ، إلى الإطار المفاهيمي والمعايير المحاسبية للدولة والهيئات العامة، مثل NCEEP n°1 المتعلقة بالقوائم المالية وغيرها (N.C.E.P) على وجه الخصوص للمعلومات التي يجب توفيرها في الملحق.(القانون العضوي 18-15، 2018،ص20).

وفقا للمادة 87 من القانون العضوي 18_15 الصادر في 02 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية، يجب على الدولة تقديم حساب سنوي عام للدولة يتضمن:

- الميزان العام للحسابات.
- حساب النتائج والحصيلة.
- الملحق أو الملاحق.
- تقييم التزامات الدولة الخارجة من الحصيلة.
- تقرير عرض يوضح على الخصوص التغيرات في الطرق والقواعد المحاسبية المطبقة خلال السنة المالية.

بالإضافة إلى ذلك، للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمعايير المحاسبية للدولة والهيئات العامة، يجب أيضا تقديم بيان التدفق النقدي (T.F.T).

III-1-3-مسؤولية إعداد البيانات المالية: تعد البيانات المالية للدولة على مسؤولية وزارة المالية وفقا لما يلي:(المديرية العامة للخزينة العمومية، 2025، ص21)

- تشير البيانات المالية إلى طبيعتها (بيانات مالية بسيطة أو بيانات مالية فردية أو بيانات مالية موحدة) وتاريخ إغلاقها.
- المبالغ التي تظهر في البيانات المالية يمكن تقريبها إلى ألف دينار.
- توفر البيانات المالية معلومات عن السنة المالية N و N_1 وتسمح بإجراء مقارنات، ومع ذلك قد يتضمن الملحق معلومات مقارنة في شكل سرد و/ أو كمي.

❖ **تقرير عرض لحسابات الدولة مرفق بالقوائم المالية:** يتضمن هذا التقرير:(المديرية العامة للخزينة العمومية، 2025).

- وصف لنتائج السنة المالية الماضية مقارنة بأهداف ونتائج السنة المالية ن_1.
- تعليقات على التغييرات في الأساليب والقواعد المحاسبية المطبقة خلال العام N.
- ملخص لبيانات الميزانية.

❖ **الميزان العام لحسابات السنة:** ميزان العام لحسابات السنة N هو مستند محاسبة موجز تم إعداده على أساس مركزية جميع الميزانية العمومية وحسابات الدولة. يسترجع لكل سنة مالية الرصيد الإفتتاحي في 01 جانفي من السنة المالية، عمليات (حركات) السنة المالية ورصيد الأرصدة الختامية لهذه السنة المالية بعد جرد جميع عناصر الأصول والخصوم:

- الأرصدة في بداية السنة N والتي يجب أن تكون مساوية لتلك الموجودة في نهاية العام (N_1) الرصيد الافتتاحي.
- حركات السنة N (مدين، ائتمانات، أرصدة).
- أرصدة مدينة وأرصدة دائنة في نهاية السنة N تراكم الأرصدة في بداية السنة مع أرصدة تحركات السنة.

III-1-4-تصديق الحسابات

عملا بالمادة 88 من القانون العضوي المذكور أعلاه، يجب أن تكون حسابات الدولة مصادق عليها من قبل مجلس المحاسبة "حسب المبادئ النظامية والصدق والوفاء".(القانون العضوي 15_18، 2018، ص20.)

III-2- أثر المحاسبة ثلاثية الأبعاد على تسيير المالية العمومية.

تُعد المحاسبة ثلاثية الأبعاد إطاراً متقدماً لتقييم الأداء الشامل. وتهدف إلى تحليل كيف يمكن لدمج هذه الأبعاد أن يُحسن بشكل جذري من عملية تسيير المالية العمومية، عبر تعزيز المساءلة وتوجيه الموارد نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال مايلي:,(Ministère de finance, 04 février 2013) .

✓ التحول من الرقابة السابقة إلى رقابة ميزانياتية (التأكد من الطابع الدائم للتغطية المالية للبرمجة الميزانياتية).
✓ الانتقال من محاسبة الصندوق إلى محاسبة على أساس الاستحقاق وفق نظام محاسبي يهدف إلى تنظيم المعلومة المالية وتقديمها وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام.
✓ الانتقال من محاسبة الإيرادات والنفقات نحو محاسبة الممتلكات.
✓ تحسين التسيير المالي للهيئات العمومية وتحديد مسؤوليات كل متدخل في دائرة الإيرادات والنفقات.
✓ توفير جميع المعلومات من أجل تقييم وتقدير الوضع المالي الحقيقي للدولة وذلك من أجل التوجيه الأمثل لاتخاذ القرار.
✓ اضفاء المزيد من الشفافية عن طريق تقفي الأثر في تعبئة واستخدام الأموال العمومية.
✓ استخراج قوائم مالية تعكس صورة صادقة عن الذمة المالية والنتيجة عند إقفال السنة المالية.

II-3- تحليل مدى استجابة مشروع تبني المعايير في تحقيق أهداف مخرجات نظام المحاسبة العمومية

يمكن توضيح ذلك في النقاط التالية: (عكاشة فاطمة الزهراء، 2021، ص112-128).

II-3-1- المعلومات الخاصة بتسيير موارد الدولة: يساهم النظام المحاسبي الحكومي الجديد على توفير المعلومات الخاصة بتسيير موارد الدولة كالتالي:

- يركز على تبني أساس الاستحقاق في تسجيل عمليات المالية التي تقوم بها الدولة، و كذلك الاعتماد على نظام موازني حديث يساهم في معرفة مصادر و استخدامات الموارد المالية.
- تركيز على إصلاح حسابات الموازنة العامة للدولة بما بتوافق مع حسابات القوائم المالية لنظام المحاسبة العمومية .

II-3-2- المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية :يساهم في معرفة قدرة الدولة على مدى كفاءة وفعالية إستخدام موارد الدولة في تحقيق الفائض أو العجز المالي حسب طبيعة التدفق.

II-3-3- المعلومات الخاصة بمعرفة المركز المالي للدولة: من خلاله يمكن حصول على معلومات حول ثروة الدولة أو الوضعية المالية لها، و بالتالي معرفة المركز المالي للدولة و التغيرات الحاصلة فيه.

II-3-4- توفير معلومات متسقة و قابلة للمقارنة: لتحقيق ذلك يجب أن تكون المعلومات المعدة خالية من التشوهات والتلاعبات، حيث يتم إعدادها في ضوء المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والإجراءات القانونية والتنظيمية والمهنية والفنية لتحقيق الغرض من استخدامها.

II-3-5- المعلومات الخاصة بتقييم الأداء المالي: تقييم الأداء المالي هو عملية قياس أداء النشاط المالي للوحدات الحكومية على أساس نتائج تحليل البيانات المالية المعدة و التوصل الى ما يعرقل تحقق الأهداف المسطرة.

II-3-6- المعلومات الخاصة بالتنبؤات المالية: من خلال تحليل البيانات المالية التي يمكن ان نستخلص منها العديد من النتائج التي يتم تحليلها وتحديد نقاط القوة و النقائص والبحث عن تصحيحها.

III-3-2- تحليل جودة التقارير المالية لنظام المحاسبة العمومية

توفر معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام عرض التقارير المالية على خمسة قوائم مالية تكون كالتالي:

III-3-2-1- جدول قائمة الميزانية: تعتبر القائمة الأولى التي يعتمد عليها مخرجات النظام في جدول حسابات الميزانية و التي يمكن توضيحها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم5: قائمة الميزانية

اسم الحساب	الدورة (ن)			الدورة (ن–1)
	اجمالي	اهتلاك	الصافي	
التثبيتات الأصول المتداولة خارج الخزينة				
مجموع الاصول				
الديون المالية الديون الغير مالية خارج الخزينة مؤونة المخاطر والتكاليف وخصوم اخرى				
الخزينة				
مجموع الخصوم				
تحويلات الفترة السابقة				

فروق اعادة التقييم **رصيد عمليات الدورة**				
النتيجة الصافية				

Source : (Ministère de finance, 2007,p100)

يوضح هذا الجدول تحديد الوضعية المالية الصافية لحسابات الدولة التي يمكن قياسها من خلال قائمة الميزانية و التي تركز على قياس العناصر التالية:

- مجموع أصول الدولة الصافية التي هي عبارة عن الفرق بين مجموع الأصول الإجمالية ومجموع اهتلاك الأصول مع الأخذ بعين الاعتبار خسارة قيمة الأصول الناتجة عن تقييم الأصول.
- تشمل الأصول المتداولة خارج الخزينة على المخزونات، و حقوق الدولة لدى الغير.
- تتمثل الديون المالية في الأوراق المالية المتداولة و الغير المتداولة، بإضافة إلى القروض الأخرى، أما الديون الغير المالية فتتمثل في الديون الوظيفية و التدخل، بإضافة إلى الإيرادات المقيدة سلفا.
- تأخذ بعين الاعتبار النتيجة الصافية التغيرات في الرصيد الصافي للدورة، و الأثر التراكمي لحساب التغييرات، التي تأخذ في كل مرة القيمة العادلة لأصولها، و التي تدرج ضمن فروقات التقييم و إعادة التقييم، و رصيد الفائض أو العجز المتراكم في بداية العام و حتى نهاية الفترة.

III-3-2-2- جدول قائمة التدفقات النقدية: تقوم هذه القائمة على معالجة مختلف التدفقات النقدية الناتجة عن نشاطات الدولة و التي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم6: قائمة التدفقات النقدية

البيان	الدورة ن	الدورةن –1	الدورة ن–2
الايرادات المحصلة **النفقات المدفوعة**			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالنشاط			
شراء التثبيتات **التنازل عن التثبيتات**			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار			
عمليات الاقراض **عمليات الاقتراض**			
تدفقات الخزينة المتعلقة بالعمليات التمويلية			
تغيرات الخزينة			
الخزينة في بداية الفترة			
الخزينة في نهاية الفترة			

Source : (Ministère de finance, 2007,p108)

يوضح هذا الجدول رصيد التدفقات النقدية لحساب الخزينة الناتج عن حركة الأموال من و الى الخزينة، كما يوضح كيفية عرض المعلومات حول التغيرات الفعلية و معرفة القدرة المالية للخزينة لتمويل نشاطات الدولة ، و يمكن توضيح عناصر قائمة التدفقات النقدية كما يلي:

- يشمل مجموع التدفقات النقدية المرتبطة بالنشاط في الفرق بين مجموع الإيرادات المحصلة و مجموع النفقات المدفوعة و الناتجة عن النشاطات التشغيلية للدولة خلال الفترة.
- يشمل مجموع التدفقات النقدية الإستثمارية في الفرق بين مجموع الإيرادات الناتجة عن تنازل الدولة عن بعض ممتلاكاتها و مجموع النفقات المدفوعة من أجل الحصول على التثبيتات.
- يشمل مجموع التدفقات النقدية المتعلقة بالعمليات التمويلية في الفرق بين الإيرادات الناتجة عن عملية الإقراض و مجموع النفقات المدفوعة الناتجة عن عملية الإقتراض.

و بالتالي فجدول قائمة التدفقات النقدية يسمح لنا بمراقبة و متابعة مدى كفاءة و فعالية سياسة الدولة في توجيه مواردها المالية و التي تسهم في الحصول على عوائد أكبر لتمويل ميزانياتها.

III-3-2-3- قائمة النفقات الصافية: يتم عرض من خلال هذا الجدول كيفية تحديد النفقات وفق قائمة النفقات الصافية و التي تبين وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 7: قائمة النفقات الصافية

البيان	الدورة ن	الدورةن –1	الدورة ن–2
النفقات الوظيفية المباشرة إعانات الخدمات العمومية الإهتلاكات و المؤونات			
مجموع النفقات الوظيفية			
مجموع الإيرادات الوظيفية			
النفقات الوظيفية الصافية(أ)			
نفقات التدخل إيرادات التدخل			
مجموع نفقات التدخل الصافية(ب)			
النفقات المالية الإيرادات المالية			
مجموع النفقات المالية الصافية (ج)			
مجموع النفقات الصافية = أ + ب + ج			

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

Source : (Ministère de finance, 2007,p109)

يوضح هذا الجدول كيفية تحديد مختلف التكاليف المرتبطة بالعمليات التي تقوم بها الدولة خلال الدورة، و يعمل على تحديد نوعية النفقات المرتبطة بها و هذا من أجل تقييم الأداء في تنفيذ الموازنة العامة للدولة وفقا للإعتمادات المخصصة وفق موازنة البرامج، و حسب هذا الجدول تتمثل هذه النفقات في النفقات الوظيفية الصافية و التي تعبر عن الفرق بين مجموع النفقات الوظيفية، مثل أجور المستخدمين في الإدارات العمومية، و مجموع الإيرادات الوظيفية مثل الإيرادات الناتجة عن الخدمات المقدمة من المصالح الإدارية، أما بالنسبة إلى نفقات التدخل الصافية ، فهي تعبر عن الفرق بين نفقات التدخل، و مجموع إيرادات التدخل، بالإضافة إلى النفقات المالية الصافية التي تبين الفرق بين النفقات المالية و الإيرادات المالية. نستنتج من خلال هذا الجدول أن هذا النوع من القائمة المالية يساهم على معرفة مجموع النفقات الصافية التي تم تنفيذها في إطار الموازنة المعدة وفقا للبرامج و الأداء، و بالتالي معرفة نسبة تنفيذ النفقات العامة و مدى تحصيل الإيرادات و هذا يساعد على تحديد أسباب التغيرات في رصيد الميزانية.

III-3-2-4- جدول قائمة رصيد عمليات الدورة: يحتوي هذا الجدول كيفية تحديد نتيجة الدورة من خلال مجموع النفقات المنفذة و الإيرادات المحصلة و يمكن توضيحه حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 8: قائمة رصيد عمليات الدورة

البيان	الدورة ن	الدورةن –1	الدورة ن–2
النفقات الوظيفية الصافية **نفقات التدخل الصافية** **النفقات المالية الصافية**			
النفقات الصافية			
الإيرادات الجبائية			
الإيرادات السيادية الصافية			
الإيرادات الغير السيادية			
الإيرادات المالية			
الإيرادات الصافية			
رصيد عمليات الدورة			

Source : (Ministère de finance, 2007,p108)

يوضح هذا الجدول تحديد حجم الإيرادات المحصلة الناتجة من العمليات المالية و النفقات المدفوعة حسب برامج الدولة وفق الإعتمادات المخصصة لكل برامج و الأهداف التي تسعى الدولة تحقيقها في إطار سياستها التدخلية، و إجراء تحليل لطبيعة النفقات أو وظيفة الإختيار التي تعتمد على تحليل العوامل التاريخية و أنظمة كل إدارة عمومية، كما يسمح بمعرفة رصيد عمليات الخزينة التي تمثل الفرق بين الإيرادات و النفقات. يساهم هذا الجدول في قياس أداء نشاطات الدولة و هذا بمعرفة النفقات المنفذة مقارنة بالإيرادات المحصلة.

III-3-3- مدى توافق قوائم مشروع النظام المحاسبي الحكومي مع المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام (IPSAS01)

تسعى الجزائر إلى تحسين شفافية نظامها المحاسبي العمومي على المستويين المحلي والدولي وتعزيز المساءلة، وبالتالي الحفاظ على المال العام، من خلال اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس الاستحقاق رغم عدم الالتزام الاتساق في طريقة تقديم البيانات المالية الموصى بها وفق المعايير الدولية المحاسبية للقطاع العام وما اعتمدته الجزائر، و بهدف تحديد مدى توافق البيانات المالية المحاسبية المعدة على اساس النظام المحاسبي الحكومي الجديد ،حيث استخلصنا الفروقات في الجدول التالي:

الجدول9: مدى توافق قوائم النظام المحاسبي الحكومي الجديد مع المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام.

	البيانات المالية المعدة على اساس المعيار 01	**البيانات المالية المعدة على اساس النظام المحاسبي الجديد**
بيان المركز المالي	تتضمن عرض البنود المتمثلة في الاصول المتداولة و الغيرا لمتداولة و المطلوبات المتداولة والغير المتداولة و صافي الاصول (حقوق الملكية).	تتضمن عرض نفس البنود لكن في بند المطلوبات المتداولة و الغير المتداولة في الجزء المستحق من القروض طويلة الاجل ذكرت الاوراق المالية القابلة للتداول، و في بند صافي الاصول (حقوق الملكية) في فئة الفوائض المتراكمة ذكرت الترحيل من السنوات السابقة. لم يتم الكشف عن الذمم الدائنة و المتداولة والغير المتداولة بشكل منفصل وواضح، كما لميتم التطرق الى راس المال العائد للمنشات الحكومية ولا الحقوق غير المسيطر عليها .
يمكن ملاحظة ان بيان المركز المالي المعد على اساس النظام المحاسبي الحكومي الجديد يتوافق مع بيان المركز المالي المعد على اساس المعيار الاول و برغم من وجود بعض النقائص في البيان المالي الجزائري.		
بيان التدفقات النقدية	يتضمن عرض التدفقات النقدية و تصنيفها الى تدفقات نقدية من الانشطة تشغيلية و المقبوضات النقدية، المدفوعات النقدية و التدفقات النقدية من الانشطة استثمارية و تدفقات نقدية من الانشطة التمويلية.	تتضمن عرض نفس البنود في قائمة التدفقات النقدية الا انها ذكرت مقبوضات اخرى في عنصر المنح في بند المقبوضات النقدية
يمكن ملاحظة ان بيان التدفقات النقدية المعد على اساس النظام المحاسبي الحكومي الجديد يتوافق من البيان المعد على اساس المعيار المحاسبي الدولي الاول للقطاع العام، لتضمن البيان المعد في الجزائر على اغلب بنود البيان المعد على اساس المعيار 01.		
الاداء المالي	تتضمن البنود المعروضة في قائمة الأداء المالي كل من الإيرادات و المصروفات	تتضمن نفس البنود المعروضة إلا أن في المصروفات بالضبط في المنح و دفعات التحويلات الأخرى ذكرت إعانات رسوم الخدمة العامة.أما بخصوص الحصة من فوائد منشآت الزميلة و العائدات لملاك المنشأة المسيطرة و عائد للحقوق غير المسيطر عليها ذكرت الدخل من الأصول المالية الثابتة.

يمكن القول أن قائمة الأداء المالي المعد على أساس مشروع الإصلاحات الجزائري أنه يتوافق مع قائمة الأداء المالي المعدة على أساس المعيار الأول و ذلك من خلال تضمنها معظم البنود المعروضة في قائمة الأداء المالي للمعيار الأول بالرغم من وجود بعض النقائص في قائمة الأداء المالي الجزائري.		
الملاحق و الملاحظات	تحتوي على المعلومات الداعمة للبنود المدرجة في الميزانية العمومية و المعلومات الداعمة للعناصر المدرجة في قائمة الأداء المالي و في الأخير المعلومات الداعمة للقوائم المالية بشكل عام .	تتضمن نفس المعلومات الداعمة للملاحق و الملاحظات على القوائم المالية إلا أنها تختلف في جانب المعلومات الداعمة للعناصر المدرجة في قائمة الأداء المالي بتحديد في تصنيف فرعي لإجمالي الإيرادات ذكرت في قائمة الأداء المالي –جدول صافي الدخل. أما في تحليل المصروفات باستخدام تصنيف يعتمد إما على طبيعة المصروفات أو وظيفتها داخل الكيان ذكرت في قائمة الأداء المالي- جدول صافي المصروفات,
يمكن استنتاج أن الملاحق و الملاحظات على القوائم المالية المعدة على أساس مشروع الإصلاحات الجزائري أنه يتوافق نوع ما مع الملاحق و الملاحظات على القوائم المالية و ذلك لوجود وجود بعض النقائص في الملاحق و الملاحظات على القوائم المالية المعدة من قبل الجزائر.		

المصدر: (اكرم شتيح، ياسمين عمرون،2022.)

يمكن القول ان البيانات المعدة وفق النظام المحاسبي الحكومي الجديد تتوافق مع تلك المعدة على اساس المعيار المحاسبي الاول برغم من وجود نقائص فالمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم01 يحث على اعداد خمس قوائم مالية على عكس ما تم اعتماده في الجزائر قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية و قائمة الاداء المالي التي تتشكل من 03 جداول فرعية جدول صافي النفقات، جدول صافي الدخل و جدول تحديد عمليات السنة، و مع ذلك لم يتم اعتماد قائمة التغيرات في رؤوس الاموال (صافي الاصول/حقوق الملكية).

نفذت الجزائر في نظامها المحاسبي ما أوصت به المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بطريقة تجعلها متوافقة نوعا ما مع المعيار الدولي المحاسبي الاول، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل التنفيذ الفعال للمعايير المحاسبية، و الوصول الى معلومات مالية صادقة وعادلة عن الأصول والوضع المالي للدولة تتطابق و جودة تلك التي تعد حسب المبادئ و الاسس التي ينص عليها المعيار الاول، يمكن ان يتم ذلك باعتماد الخمس بيانات و بيان افضل للملاحق و الملاحظات.

الخاتمة

إن تبني معايير IPSAS في الجزائر يمثل خطوة هامة نحو تحسين نظام المحاسبة الحكومية وزيادة جودة القوائم المالية، ولكنه يتطلب إصلاحات هيكلية كبيرة وتوفير بيئة مناسبة لتطبيق هذه المعايير. وعلى الرغم من التحديات التي قد تعترض تطبيق هذه المعايير، إلا أن الفوائد المتوقعة في مجالات الشفافية والمساءلة وإدارة المال العام تجعل من الضروري المضي قدمًا في هذا التحول.

يمكن استخلاص مجموعة من النتائج المهمة التي تعكس واقع النظام المحاسبي الحكومي في الجزائر، بالإضافة إلى التحديات والفرص المرتبطة بتطبيق هذه المعايير الدولية:

✓ أن تبني معايير IPSAS في الجزائر يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين جودة القوائم المالية الحكومية .حيث توفر هذه المعايير إطارًا محاسبيًا موحدًا يضمن دقة وموثوقية البيانات المالية، مما يؤدي إلى تعزيز الشفافية في التقارير المالية، ويساعد على تقديم صورة أكثر وضوحًا وصدقًا عن الوضع المالي للمؤسسات الحكومية. هذا بدوره يعزز من ثقة المواطنين والمستثمرين في العمليات المالية الحكومية ويزيد من فعالية المساءلة في القطاع العام، حيث يكون من السهل متابعة استخدام الموارد العامة واتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة وشفافة.

✓ هناك فجوة كبيرة بين النظام المحاسبي القائم في الجزائر ومتطلبات هذه المعايير، سواء على مستوى الإجراءات أو الأدوات المحاسبية المتاحة. وهذا يشكل تحديًا رئيسيًا يتطلب إجراء إصلاحات هيكلية في النظام المحاسبي الجزائري ليتماشى مع معايير الشفافية الدولية.

✓ يتطلب التطبيق الفعلي لهذه الأصناف من المحاسبة، لاسيما المحاسبة السنوية، اعتماد مرجع محاسبي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العمومي وملائم للسياق الجزائري.

✓ تمكين البرلمان للحصول جميع المعلومات التي تساعده في تقييم وتقدير الوضعية المالية الحقيقية للدولة والتي تسمح بتوجيه في اتخاذ القرار.

✓ تحسين النجاعة من خلال الحوكمة الجيدة وهذا بفضل:

* جودة التقديرات عبر التكفل بجزء من التكاليف المؤجلة خلال برمجة ميزانية الدولة وتنفيذها.
* إقحام مسؤولية كل متدخل في دورة الإيرادات ودورة النفقات، انطلاقا من الاستحقاق إلى غاية التنفيذ.
* إنتاج معلومة ذات جودة ونوعية تسمح بتسيير أحسن للديون والمستحقات.
* تسيير أمثل للخزينة.

التوصيات:

✓ من الضروري أن تولي الحكومة الجزائرية اهتمامًا خاصًا لتدريب العاملين في القطاع العام على معايير IPSAS .كما يجب توفير برامج تدريبية متخصصة وورش عمل لتأهيل الكوادر المحاسبية على استخدام هذه المعايير وتطبيقها في مختلف الهيئات الحكومية.

✓ بما أن النظام التشريعي الحالي في الجزائر يحتاج إلى تعديلات لتواكب المعايير الدولية، فإنه يجب على الحكومة أن تقوم بإصلاح التشريعات والقوانين المتعلقة بالمحاسبة الحكومية لتشمل معاييرIPSAS .هذا يشمل تطوير اللوائح التنظيمية وتبسيط العمليات المحاسبية داخل الهيئات الحكومية المختلفة.

✓ يُعتبر تحسين البنية التحتية المحاسبية أحد أهم التحديات التي تواجه تبني IPSAS في الجزائر. يجب أن تقوم الحكومة بتحديث الأنظمة المحاسبية وتوفير التكنولوجيا اللازمة لدعم التحول نحو المحاسبة الإلكترونية على أساس الاستحقاق، بما يتماشى مع المعايير الدولية .من أجل تسريع عملية التبني وتسهيل الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد، يُنصح بالتعاون مع المنظمات الدولية مثل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)لتوفير الدعم الفني والاستشاري، وكذلك الاستفادة من تجارب الدول التي قامت بتطبيق IPSAS بنجاح.

✓ يجب على الحكومة الجزائرية أن تعمل على زيادة التوعية العامة بأهمية تبني IPSAS ودورها في تحسين إدارة المال العام. يمكن أن تساهم هذه التوعية في بناء دعم مجتمعي قوي لإصلاح النظام المحاسبي، مما يسهم في نجاح عملية التبني وتحقيق النتائج المرجوة.

- الإحالات والهوامش :

قائمة المراجع باللغة العربية

1. **عبابة، علي، وعمامرة، محمد العيد .**(2022) **.دور المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام "IPSAS" في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز القرارات الإدارية .**مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، السياسية و الاقتصادية/ ألمانيا. برلين. جامعة الجزائر3، جامعة تلمسان، الجزائر.
2. **عكاشة، فاطمة الزهراء .**(2021) **.تحليل استجابة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر لتبني معايير المحاسبة الدولية (IPSAS) وتحقيق أهداف الشفافية والموثوقية .***مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، (4)18، .112-128
3. **الإتحاد الدولي للمحاسبين .**(2001) **.المعايير الدولية للتدقيق .**جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية، فلسطين.
4. **البنا، بشير عبد العظيم .**(2011) **.الأسس العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية دراسة نظرية وتطبيقية)**ط. 1 **.**(دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
5. **حماد، أحمد إبراهيم .**(2012) **.المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها .**دار الجامعة الجديدة، القاهرة.
6. **خبيطي، خير الدين .**(2022) **.آفاق تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) ودورها في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية العمومية بالجزائر .***مجلة إضافات اقتصادية*، (1)6، .169-188
7. **خماس، حسين .**(2011) **.تطوير وملائمة النظام المحاسبي الحكومي لتطبيق موازنة البرامج والأداء في الجزائر .***مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* . جامعة عنابة، العدد 05.
8. **خميسة، إبراهيم، وبن موسى، كمال .**(2020) **.نحو استراتيجية توافقية لتبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، دراسة تحليلية لمسار التجربة الفرنسية .***مجلة المدبر*، (1)7، .87
9. **القانون العضوي 15_18** المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 .*الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 53.
10. **قانون 07_23 المتعلق بالمحاسبة العمومية**، المؤرخ في 21 جوان 2023 .*الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 42، 2023.
11. **المرسوم التنفيذي رقم 24_90** المؤرخ في 22 فبراير 2024، يحدد محتوى وكيفيات تطبيق المحاسبة العمومية .*الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 15، 2024.
12. **مسعد، مصطفى فايق، الخطيب، خالد رياض، وإبراهيم، إبراهيم نظير .**(2011) **.المحاسبة الحكومية .**مكتبة المجتمع العربي، عمّان.
13. **منصور، محمد حامد صبري .**(2023) **.دور معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في دعم وتعزيز المساءلة والشفافية في الوحدات الحكومية العراقية – دراسة استكشافية .***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، (1)7، https://journals.ekb.eg/article_289137.html. .155-196
14. **المهايني، محمد خير، والخطيب، خالد رياض .**(2015) **.المحاسبة الحكومية .**دار وائل للنشر، عمّان.
15. **المديرية العامة للخزينة العمومية**،(2025)، وثائق مقدمة عن دورة تكوينية حول الإصلاح المحاسبي على نطاق واسع_لفائدة إطارات وموظفي خزائن الولايات.
16. **شتيح، أكرم، وعمرون، ياسمين .**(2022) **.دور المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام "IPSAS" في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز القرارات الإدارية .**مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام .جامعة الجزائر3، جامعة محند أكلي أولحاج، الجزائر.

References in English:

17. International Public Sector Accounting Standards Board (IPSASB). (2018). Handbook of International Public Sector Accounting Pronouncements. International Federation of Accountants.p15.
18. Ministères de finance, direction général de comptabilité, Algérie. (2007, Décembre). Plan comptable de l'état (Rapports mensuel, N°31).
19. Ministère de finance, direction général de comptabilité, Algérie. (2007, Septembre 30). Schéma d'adaptation des normes comptables de l'Etat.
20. Ministère de finance, direction général de comptabilité, Algérie. (2008, Janvier 31). Plan comptable de l'Etat, Recueil du Plan Comptable.
21. Ministère de finance, Algérie. (2013, Février 04). Organisation, mission des services comptables et reformes et reformes initiées (Conférence de presse).
22. Ministère des finances, Algérie. (2016). Recueil des normes comptables de l'état.